



مجلس النواب

مجلس الأعيان

الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة التاسع

محضر الجلسة السادسة

المعقودة يوم الاربعاء ٢٧ ذو الحجة ١٣٩٢ هـ الموافق ٣١ كانون ثاني ١٩٧٣ م.

الجلد (١٨)

العدد (٦)

خزائن الأعيان

صفحة

١٢٧ (مواظة)

١٢٨ (مواظة)

١٢٩

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

٢ - تلاوة اجازة العين المحترم سعادة السيد ادمون روكه

٣ - قرار اللجنة المالية رقم (٣) المؤرخ في ١٩٧٣/١/٢٨ بشأن مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٧٣ .

هكذا وجد في

- ٤ - مناقشة مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٧٣ .
ناقش الموازنة حضرات الاعيان المحترمين السادة :
- ١ - كلمة سعادة العين المحترم الشيخ السيد مجيم العدوان .
٢ - كلمة سعادة العين المحترم السيد ابراهيم كريشان .
٣ - كلمة معالي العين المحترم السيد وصفي ميرزا .
٤ - كلمة عطوفة العين المحترم السيد سليمان ارتيمه .
٥ - كلمة عطوفة العين المحترم السيد عبد الله التلي .
٥ - جواب دولة رئيس الوزراء السيد احمد اللوزي الافخم جوابا على
كليات ومناقشات حضرات الاعيان المحترمين .
٦ - التصويت على مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٧٣ واقراره .
٧ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

(لم يمين) ١٥٢

مجلس الاعيان

مجلس الاعيان

اجتمع المجلس علنا وبتصايب قانوني في الساعة
الحادية عشرة صباحا من يوم الاربعاء الواقع في
١٩٧٣/١/٣١ برئاسة دولة السيد سعيد المفتي رئيس
المجلس وبحضور امين عام مجلس الامة الاستاذ هاني خير .

وتغيب معتلرا الاعيان المحترمين السادة :
فؤاد عبد الهادي، مصطفى دودين، حافظ الحمدالله،
انطون عطا الله، حسن الكاتب، عبد الرحيم الشريف،
وديع دمس، ومحمد العمود ارشيد .

وتغيب بدون معلرة العين معالي السيد مازن
العجلوني .

وحضر من الحكومة

رئيس الوزراء ووزير الدفاع دولة السيد
احمد اللوزي .

نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية معالي
السيد احمد الطراونة .

وزير الاشياء والتعمير معالي الدكتور صبحي
امين عمرو .

وزير دولة معالي السيد رشاد الخطيب .

وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية معالي
الدكتور يعقوب ابو غوش .

وزير التربية والتعليم والاوقاف والشؤون
والمقدسات الاسلامية معالي الدكتور اسحق القرحان .

وزير العدلية معالي السيد سالم مساعده .

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل معالي السيد
علي عناد خريس .

وزير المالية معالي السيد فريد السعد .

وزير الثقافة والاعلام معالي السيد من ابو نوار

افتتاح الجلسة :

دولة الرئيس

التصايب قانوني : اعلن افتتاح الجلسة

(بسم الله الرحمن الرحيم)

نبحث المواضيع المدرجة على جدول اعمال
اليوم .

(١) تلاوة محضر الجلسة السابقة .

دولة الرئيس

يتلى محضر الجلسة السابقة .

الجميع :

تصادق على ما جاء فيه ولغني الامين العام
من تلاوته .

مجلس الاعيان

٢ - اجازة العين المحترم سعادة السيد
ادمون روك .

السيد الرئيس

تتلى الاجازات .

السيد الامين العام

طلب اجازة مقدم من العين ادمون روك .

دولة رئيس مجلس الاعيان المحترم

تحية طيبة وبعد

ارجو دولتكم التكرم بعرض طلبي على المجلس

الكرام للموافقة على اجازتي لمدة عشرة ايام اعتبارا
من تاريخ ١٩٧٣/٢/٤ لاسباب عائلية وسأقضي
الاجازة في لبنان ولكم وللازملاء الكرام فائق التحية
والاحترام .

العين

ادمون روك

دولة الرئيس

هل يوافق المجلس على اجازته ؟

الجميع : موافقون .



٣ - قرار اللجنة المالية رقم (٣) المؤرخ في
١٩٧٣/١/٢٨ بشأن مشروع قانون
الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٧٣

السيد الرئيس

ارجو من معالي السيد عبد الرحمن خليفه
مقرر اللجنة المالية تلاوة قرار اللجنة رقم ٣ حول
موازنة سنة ١٩٧٣ .

السيد المقرر

قرار رقم (٣) لسنة ١٩٧٣

اجتمعت اللجنة المالية لمجلس الاعيان بنصابها
القانوني بتاريخ ١٩٧٣/١/٢٨ بحضور كل من مقرر
اللجنة معالي السيد عبد الرحمن خليفه والاعضاء

معالي السيد صالح المعشر ومعالي السيد انطون عطا الله
وعطوفة السيد سليمان اريمية وعطوفة السيد ابراهيم
كريشان وعطوفة السيد نايف الخريشة وامين عام
مجلس الامة عطوفة السيد هاني خير وسكرتير اللجنة
السيد ناظم مرزوق .

ونظرت في مشروع الموازنة العامة للسنة المالية
١٩٧٣ كما اطلعت على الدراسة الوافية التي اجرتها
اللجنة المالية لمجلس النواب الموقر وعلى خطاب معالي
وزير المالية وعلى توصيات تلك اللجنة وتأمل ان تولى
الحكومة الموقرة تلك التوصيات اهتمامها وتأكيدها
وخاصة ما يتعلق بالتعويضات على المواطنين بالنسبة
لجميع الظروف التي رافقت وضع الموازنة فانها
توصي المجلس الكرم بالموافقة على مشروع قانون
الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٧٣ بالصيغة التي ورد فيها



هكذا من الاعمال

من مجلس النواب وترجو ان تضع امام المجلس الكريم الملاحظات التالية :-

(١) تشكر اللجنة الحكومة التي بعد سنوات كثيرة من التخلف عن تقديم الموازنة في موعدها الدستوري واستطاعت ان تقدم الموازنة الى مجلس الامة في الموعد الدستوري مما يدل على تحسن الادارة المالية والوضع المالي .

(٢) تقدر اللجنة كافة الظروف السياسية والاقتصادية التي ما زال الاردن يعاني من قساوتها وغوضها . ولهذا فليس بالامكان مناقشة بنود الموازنة على اساس من الواقع فقط ، اذ لا بد للحكومة ان لا تستسلم لهذا الواقع لتظل مسيرة هذا البلد الصامد نحو مستقبل افضل وليعود الاردن سلبا معاف يقابل مسؤولياته بقوة وحزم .

(٣) ما زالت بعض الدول العربية الشقيقة الملتزمة قويا بمساندة الاردن بحسب هذا العون الذي املته مصلحة العرب العليسا وقد استطاع الاردن بالرغم من ذلك ان يغلب على مصاعبه وسيظل قويا قوة الايمان بسلامة مواقفه وهو يأمل ان يسود الفكر الحر المهادن لدى المسؤولين في تلك الدول الشقيقة فيبدلون من موقفهم الحسالي الى التفهم الكامل لواجباتهم القومية وهم يعرفون ان الاردن هو بلد القضية الفلسطينية وليس من مبرر يشفع لهم في المنحى على اضعاف الاردن في هذه المرحلة الخطيرة هذا الموقف يقابله موقف مشرف هو موقف الملكية العربية السعيدة الشقيقة من بلدنا الصار ذلك الموقف الذي يقابله شعبنا بالتقدير البالغ والامتنان العميق لانه موقف يعبر عن الصواب ويسمو على المزايدة فأتينا العون ضافا من غير منة او ردة او اشتراط لان قد اقدم القبط العظيم بقيادة حرة مؤمنة

(٤) لقد استطاع الاردن بقيادة ملكه العظيم ان يكسب الاصدقاء في الخارج الذين ينظرون الى الاردن بامكانياته المحدودة وظروفه الصعبة نظرة اعجاب وتقدير فهو دولة حديثة يسودها النظام والقانون والمساواة بين الاخوة المواطنين . يتقدم ويزدهر مما جعلهم يساندونه ويقدمون له العون غير المشروط . وسيظل هذا البلد نموذجاً حياً نجد فيه الدول ساحة رحبة ينمو فيها التعاون الدولي ويثمر .

(٥) ان الاردن بالرغم من كل الظروف المعاكسة لم يفتر لحظة واحدة عن البناء ومن المعجز حقاً ان توضع الخطة الثلاثية باشراف وتوجيه من جلالة القائد ومن سمو ولي عهده . ومن المأمول ان يساهم كل مواطن في حمل المسؤولية بامانة وشرف فيتم تنفيذ الخطة في المواعيد المحددة .

وبهذه المناسبة فنحن اذ نحني قوائنا العربية المسلحة الهائلة وتشيد بدورها الفريد في كل ما انجزه الاردن وينجزه في سبيل اعزازه وصموده وازدهاره لنشكر الحكومة على اعطاء قوائنا المسلحة حق الافضلية في الاتفاق لدعمها وتسليحها فهي تضم الصفوة المختارة من ابناءنا الذين يحافظون على كرامة وشرف الوطن والمواطن وهي بمفخرتنا ومفخرة امتنا العربية .

(٦) ترى اللجنة ان تنشأ الحكومة مؤسسة مستقلة لادارة وتنمية ما يقتطع لحساب التقاعد اذ قد يخفف هذا المشروع من اعباء الحكومة المالية .

(٧) تأمل اللجنة ان تكون الاموال العامة امانة لدى كل المسؤولين بحيث لا يتفق منها الا وفقا للقانون واللوائح التي خصصت لها

(٨) تقرر اللجنة ان لا تمنح الحكومة الى زيادة الرواتب الكبيرة ١٠ لم يكن بمقدورها زيادة الرواتب المتواضعة . كما ترجو ان تلتزم بتفريع كل موظف مضى في درجته وراتبه مدة ثلاث سنوات اذ ان انصاف الموظف يضاعف من انتاجه واهليته للعمل .

(٩) توصي اللجنة المجلس الكريم بان يطالب الحكومة بان تعمل كل ما في وسعها للسيطرة على ارتفاع الاسعار وكبح الاستغلال . ومعالجة امور ومشاكل المزارعين وبصورة خاصة مناطق الاغوار التي اصبحت باضرار بالغة من جراء موجة الصقيع التي اجتاحت المملكة وهي بذلك تخفف اعباء المعيشة على مواطنيها الكرام .

(١٠) توصي اللجنة بان تولي الحكومة اهتماما خاصا بشؤون العشار اذ ما زالوا بحاجة ماسة الى كثير من الخدمات الضرورية والمشار قطناع مهم من قطاعات المجتمع يستحق كل عناية واهتمام .

(١١) وبالحتم فانا نضرب الى العلي القدير ان يأخذ بيد هذا البلد بقيادة ملكه العظيم لتحرير الوطن المكتسب وتحرير اخواننا الذين تقل عليهم الاجلال وطال امده لنسأهم معاً في بناء بلدنا واعماره وفي بناء الوطن العربي كله . والله ولي التوفيق .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

اللجنة المالية

٤ - مناقشة مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٧٣

السيد الرئيس

من يود من حضرات الاعيان المحترمين مناقشة مشروع قانون الموازنة العامة .

فلينفضل بتسجيل اسمه

وهنا ابدي السادة المحترمين رغبتهم في الكلام :

(١) سعادة الشيخ مجحم العدوان

(٢) سعادة السيد ابراهيم كريشان

(٣) معالي السيد صفحي ميرزا

(٤) عطوفة السيد سليمان اريتمه

(٥) عطوفة السيد عبد الله التل .

السيد الرئيس

تفضل الشيخ مجحم العدوان

- ١ -

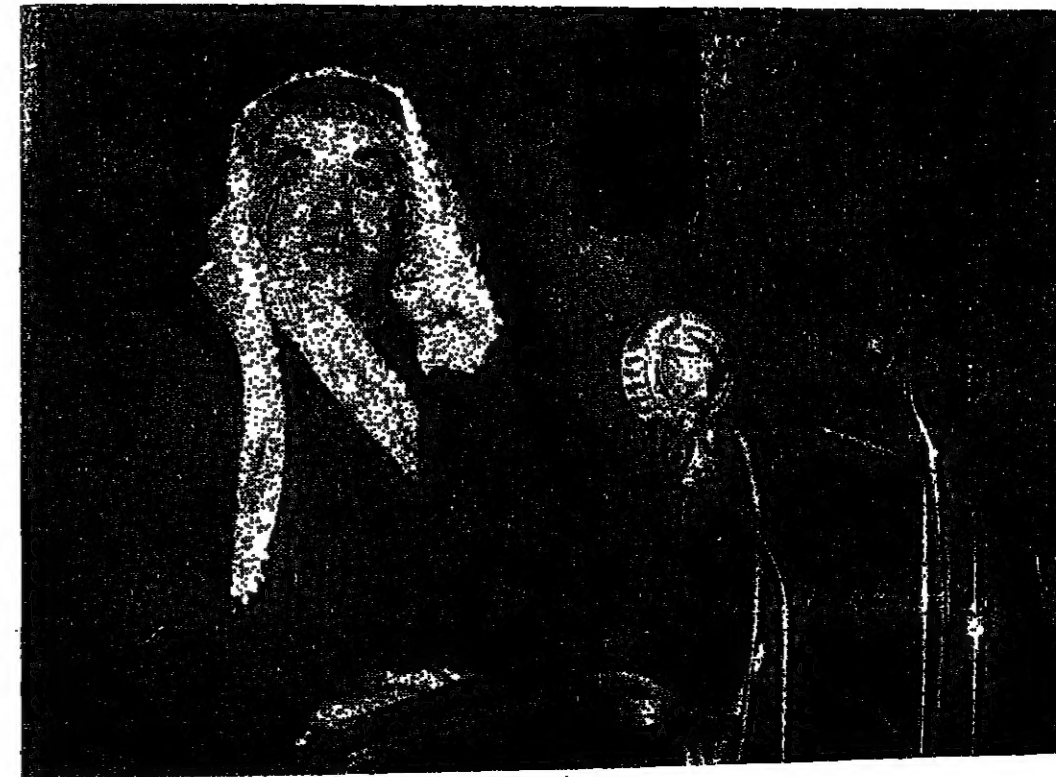
السيد العدوان

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس ، حضرات الزملاء الكرام ،

اتقدم الى الله العلي القدير بالحمد والشكر الجزيل بأن قيض لهذا البلد الصابر المناضل قيادة حكيمة ، هي قيادة جلالة الملك الحسين المظلم حفظه الله ورحاه

هكذا عند الفحص



الذي بفضل سياسته الحكيمة وقيادته الرشيدة جعل لهذا البلد الأمن والاستقرار والأطمئنان والتقدم والازدهار .

كما اشكر الحكومة الجليلة على تقديمها الموازنة في موعدها الدستوري مما يدل على حسن وضعنا الاقتصادي والمالي فجاهت هذه الموازنة متضمنة المشاريع الاقتصادية والمخططات العمرانية والانشائية والواردات والنفقات المتوازنة .

دولة الرئيس ، حضرات الزملاء الكرام ،

ان ما تضمنته خطة التنمية الاقتصادية من مشاريع مدروسة ودراسات عظيمة اقتصادية وعمرانية وزراعية وانشائية قد لوبت عنه حيلة الموازنة في اوقافها وميزانيتها ومسا اللج جداولها وزاد ايماننا بنجاحها وهي وضعها هذه الخطة بالمراتب خيرة

صاحب السمو الملكي الامير حسن ولي العهد المعظم الذي يدل بمره جهدا خيرا في تبني هذه الخطة ونأمل انجاز مشاريع هذه الخطة بهمة وقدره رجالنا المخلصين أبناء هذا الوطن بتوفيق وحنن من الله ورجائه .

دولة الرئيس ،

ان الجيش هو عماد الوطن وحامي خياه ودرعه الواقي فيجب علينا جميعا ان نبذل في سبيله كسلا امكنياتنا وقدراتنا وان نرشد في تسليمه واعداده وتدريبه لنتمكن من محاربة عدونا ومقارحته والانتصار عليه وليكون مغفرة لنا ولأمتنا العربية .

وبهذه المناسبة لا يسعني الا ان ارفع الشكر والتقدير لجلالة الملك فيصل المعظم لموازنته ودعمه لهذا البلد الصابر المكافح والى الشعب العربي في السعودية لما قدموه ويقدموه لنا من معونات وتأييد .

٤ - نرجو من الحكومة الجليلة سرعة تنفيذ جميع المشاريع المخصصة لمحافظة البلقاء حتى يتوفر للمواطنين في هذه المحافظة ايجاد الاعمال لهم .

٥ - نرجو من الحكومة التوسع في المشاريع الاسكانية حتى يعم جميع محافظه البلقاء والاغوار .

دولة الرئيس ، حضرات الزملاء الكرام ،

اتوجه الى الله العلي العظيم ان يسدد خطانا جميعا لما فيه خير بلدنا وعزة امتنا تحت ظل وراية قائد مسيرتنا جلالة ملكنا المفدى الحسين المعظم . متمنيا للحكومة الرشيدة التوفيق في تنفيذ مشاريع موازنتها وتحقيق وعودها وانجاز خططها برعاية الله وعونه والسلام عليكم .

- ٢ -

السيد الرئيس

الكلمة الآن لسعادة السيد ابراهيم كريشان فليفضل .

السيد كريشان

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس ، حضرات الزملاء الكرام ،

بصفتي احد اعضاء اللجنة المالية لمجلس الاعيان التي اشركت في تدقيق مشروع الموازنة ايامي ٧٢ و ٧٣ وعلى ضوء ما جاء فيها من ارقام وابواب وفصول للواردات والنفقات ومشاريع التنمية والتي اعدت التقرير الذي تلاه مقرر اللجنة المالية جليلي مسامح المجلس الكريم متضمنا الملاحظات والتراحي

كما آمل من المسؤولين والشعب في الكويت الشقيق ومن المسؤولين والشعب في ليبيا الشقيقة ان يخلوا حلو السعودية الشقيقة وتقوم كل منها بدفع التزاماتها القومية كاملة وتقديم ما تعهدت به نحو هذا الوطن الذي هو درع الاممة العربية وحامي خطها الدفاعي الاول ومؤازرتنا في استرداد حقنا وتخليص اهلنا من الاحتلال البغيض .

دولة الرئيس ، حضرات الزملاء الكرام ،

لقد اوصت لجنتنا المالية مشكورة بالموافقة على الموازنة بعد ان درستنا ووضعت التراخي بشأنها ومع تأييدي وشكري لاجراء اللجنة المالية جميعا لجهودهم في انجازها الا انني اود ان اتطرق الى بعض الامور التي تهم مواطنينا وارجو من الحكومة اجابة مطالبهم وهي :

١ - نرجو من دولة رئيس الوزراء مهندس المساعدة الى اخواننا المزارعين في الاغوار الذين تضرروا هذا العام من جراء موجة الصقيع التي اجتاحت بلدنا واتخاذ الاجراءات لاعفائهم من الضرائب وتأجيل ديونهم والتعويض عن اضرارهم .

٢ - لقد وعد دولة رئيس الوزراء في حديث سابق له بانشاء سد لياه غور الرامة فرجو من دولته تنفيذ وعده حتى يتمكن المزارعون من اقبال المياه لاراضيهم .

٣ - وعد دولة رئيس الوزراء في جلسة مجلس النواب بالامس انصاف صغار الموظفين ونادى بزيادة رواتبهم وترفع كل منسب امضى في درجته وراتبه ثلاث سنوات .

هكذا منذ الاصل



اللازمة . فاني متفق تماماً مع اعضاء هذه اللجنة في الرأي على هذه التواصي والملاحظات وبهذه المناسبة لا بد لي من التطرق الى التواصي التالية : -

(١) نحن في الاردن اذا نسترجع في الذاكرة شريط جهاد امتد عقدين من الزمن نشعر بمسما قدم الحسين المقدم من جهود جبارة لخير هذا البلد ورقية وتوثيق روابط الوحدة الوطنية بين مختلف افراد أسرته الواحدة المتحابية . حيث تبوأ الاردن عربياً ودولياً مكانة مرموقة بفضل النهج الذي اختطه الحسين لنفسه ولشعبه وهو نهج يعتمد على الواقعية والموضوعية ، ويرتكز على الصدق في القول والجرأة في العمل فارادى الاردن حتى أصبح غنوا للشفاعة والاستدام ونحوها مما نتجاً بوضوح الفكر والنيات ونفسها .

لا غرابة اذا ما اختار الحسين الصفوة الخيرة من أبناء الاردن لتتحمل مسؤولية الحكم في ادق الظروف واحرجها وكلنا عاشها وعانى منها . وجاءت هذه الحكومة ممثلة في شخص رئيسها دولة احمد اللوزي واستطاعت بحكمة ومروعة رئيسها السياسية ان تحمل الامانة بكل جدارة واخلاص واثبتت انها على مستوى المسؤولية الوطنية والقومية . ويتوجه من صاحب الجلالة الحسين للملدى ودعم من جيشه الباسل وقوات الامن العام وتلاحم قسوى الشعب لتحقيق للمواطن حبا يصبو اليه . من امن واستقراد . وواصلت هذه الحكومة مسيرة العمل والبناء . وخرج الاردن من المحنة التي جابهته واحاطت به نتيجة الضغوط والتحديات من بعض الاشقاء العرب عززاً كراماً .

ومع قناعتى التامة بحرص الحكومة الموقرة الاكيد على دفع عجلة البناء ورفع مستوى المعيشة لكافة فئات الشعب وتوفير الحياة الحرة الكريمة لكل منهم وطمعاً منا بطلب المزيد من العناية والاهتمام بتطور الريف في القرية والبادية ورفع مستوى المواطنين فيه ارجو من الحكومة الجليسة تحقيق المطالب التالية :

١ - التركيز على تنمية الريف وتطويره وانعاشه اقتصادياً وثقافياً ورفع مستوى المعيشة بين ابناءه وذلك باستصلاح الاراضي واستغلالها على اسس حديثة تواكب تطور نهضة الاردن وتوزيعها بعدالة على المواطنين وتفويضها بأثمان رمزية ولا سيما في محافظة ممان وضواحيها وباديتها .

٢ - البحث عن مصادر المياه واستنباطها اينما وجدت لانها العماد الاول في انجاح الزراعة وتنمية الثروة الحيوانية في الريف والبادية حيث ان اقتصادنا يعتمد في الدرجة الاولى على الزراعة والثروة الحيوانية واذا ما وجهت الحكومة العناية اللازمة لها والاستماعا بلدي الحسيرة والاختصاص لاستغلالها لا شك انها ستوفر دخلاً كبيراً للمواطنين ولخزينة الدولة وتقضي بذلك على ازمة البطالة وتبهي الفرص للمواطنين على اختلاف فئاتهم ومحمد من هجرة أبناء الريف الى المدن سعياً وراء طلب العمل .

٣ - اما قواتنا المسلحة التي هي عماد وجودنا ومستند اعزازنا واختيارنا والحفاظ علينا ودفع الوطن تلود عنه ونحمية من العاديات والتي ضربت افرادها اروع الامثال في البطولة والتضحية تستحق منا كل دعم وتأييد وتقدير واحسان . فاطالب الحكومة بزيادة رواتب افرادها وضباطها لمهامه تكاليف المعيشة بمسبب ارتفاع الاسعار محسباً وارجو

اعادة النظر بقانون تقاعد افراد القوات المسلحة وتعديله بحيث يشمل كل من حرم من التقاعد اسوة بزملائهم لانهم يتحملون مسؤولية واحدة ويؤدون واجبا واحداً علياً بان الجندي لا مورد ولا دخل له سوى ما يتقاضاه من راتب ولا يستطيع بحكم استمرارية وجوده في الخدمة ان يقوم بأي عمل خارج وظيفته يساعد على زيادة دخله :

٤ - كذلك ارجو من الحكومة الموقرة ان تولي مزيداً من العناية والاهتمام بانصاف الموظفين ذوي الدخل المحدود وحفظ حقوقهم في الدرجة والترفع اسوة بزملائهم الآخرين حيث لا يصح ان يحظى قسماً منهم في نيل الدرجة بعد خدمة ثلاث سنوات وتحجب عن الآخرين طاملاً وكلهم في المسؤولية سواء يؤدون واجباً واحداً .

٥ - ارجو من الزملاء الكرام تأييد كل خطوة بناة واعمار تقوم بها الحكومة سواء اكان في شمالي البلاد او جنوبها او اواسطها لاننا هنا في الاردن شعب واحد وبلد واحد متراضين منها سكن كاعضاء الجسد الواحد اذا ما شكى منه عضو تداعته سائر الاعضاء بالسر والحمية ، اذ كل خدمة او مشروع يقام في اية محافظة لا شك فانه سيسود بالنفع على كل مواطن في الاردن بغض النظر عن الجهة او المكان الذي يقيم فيه .

٦ - وبالنسبة للأوضاع المصيرية التي يجتازها البلاد اطالب بضرورة الاختصار ما أمكن من النفقات والعمل على وضع نظام دقيق عسلي اساس مبدأ الأولوية والالتزام به لتحقيق هذه الغاية .

٧ - التقليل ما أمكن من الوفود التي ترسل للخارج وتكبد الحكومة نفقات طائلة والاكتفاء

هكذا في الواقع

بتمثيل الدولة في بعض المؤتمرات والاجتماعات الدولية من سفر اثنائي في الخارج او موظفي السفارات حسب المستوى المطلوب .

٨ - الاهتمام بتحصيل الضرائب والرسوم المترتبة على بعض التجار وارباب المؤسسات لتغطية النفقات التي التزمت بها الدولة .

وقبل ان اختتم كلمتي هذه لا يفوتني ان اشيد بمواقف جلالة العاهل السعودي وشعبه الوفي لدعم الاردن ماديا ومعنويا ومرابطة قواته المسلحة على خط الحجابة مع اخوانهم رجال الجيش الاردني البواسل وكذلك زججي الشكر والدول الصديقة والمؤسسات التي اسهمت في تقديم العون لمشاريع التنمية والحلقة التالية .

اني من فوق هذا المنبر الحر اناشد السدول العربية الشقيقة التي التزمت في مؤتمر الخرطوم بتقديم الدعم المادي للاردن ان يعيدوا النظر بامر تجميد

المعونة ودفعها للاردن كي يتمكن من دعم صموده ومجابهة الاخطار المحدقة وتخفيف الاعباء الملقاة على عاتقه حيث يربط جنوده البواسل على جبهة طولها ستمائة كيلو متر منذ عام الف وتسعمائة وثمانية واربعون حتى يومنا هذا اي ما يعادل ربع قرن من الزمن مدافعا عن دنيا العروبة كلها متوثبا لليوم المرتقب واخلد الثار . واخيرا لا يسعني الا ان اتحنى لحسنة الحكومة التوفيق في اعمالها في البناء والتقدم والازدهار للاردن واسعاد شعبه وتوفير الحياة الحرة الكريمة له في ظل بائي هذا البلد ورائد نهضته الحسين المقدى ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

- ٣ -

دولة الرئيس

الكلمة لمعالي السيد وصفي ميرزا .

تفضل



السيد ميرزا

دولة الرئيس ، حضرات الاعضاء

تعتبر الموازنة في البلدان التي تؤمن بالديمقراطية للنظام للحكم بانها قانون مالي وهذا القانون يأتي بالمرتبة الثانية في الاهمية بعد الدستور كما ينظر الى خطبة الموازنة بمستوى البيان الوزاري .

وبهذا المستوى من التقدير والاهمية يبقى الاردن بجميع سلطاته ينظر الى الموازنة وكانت الموازنة في السابق تخضع الى قواعد ثابتة توضح فيها الموارد المقدرة بالقياس الى السنوات السابقة مع النفقات المسموح بالصرف في حدود الدخل المقدرة كما كانت تشتمل على جدول التشكيلات للجهاز الاداري .

وبعد تكاملها بهذا الشكل تلزم الحكومة بتفصيلها امام المجلس في السنة المحددة ومنذ اواخر الخمسينيات بدأت الموازنة العامة تعرض اسمها وقواعدها الى حملات وتدخلات غريبة سببت الى فقدان صفات كثيرة من اسباب وجودها ومن اولى هذه الاسباب ان الحكومات المتعاقبة اعطت لنفسها الحق في اصدار القوانين الاستثنائية للضرائب في غياب المجلس كقانون ضريبة الدخل خلافا لجميع القواعد الدستورية .

كما اعطيت لنفسها الحق في عدم عرض جدول التشكيلات حتى يتاح لها ترفيع من ريد دون اية رقابة وتطلق يدها في نقل من تشاء الى حيث هي تريد بغض النظر عن جميع الاعتبارات القانونية . وهذا الاسلوب لا يتفق مع احكام الدستور لان اي اجراء خسير دستوري يتخذ من الحكومة لا بد ان يستفيد منه فريق على حساب فريق آخر . كما منححت الحكومات المتعاقبة في تقليص قوة اثرات المجلس على المخصصات والنفقات بانشاءها للمؤسسات عن طريق التشريع بجبا

التقدم التكنولوجي وبلغ عددها تسعة عشرة مؤسسة وهي كالتالي :

- ١ - مؤسسة ميناء العقبة .
- ٢ - مؤسسة الاقراض الزراعي .
- ٣ - مؤسسة الاسكان .
- ٤ - مؤسسة رعاية الشباب .
- ٥ - مؤسسة المقاييس والمواصفات الاردنية .
- ٦ - المؤسسة الاقليمية الاردنية لاستغلال مياه نهر الاردن .
- ٧ - مؤسسة تسويق المنتجات الزراعية .
- ٨ - مؤسسة التلفزيون .
- ٩ - المؤسسة البحرية لميناء العقبة .
- ١٠ - مؤسسة عالية .
- ١١ - المؤسسة العامة للتأمين .
- ١٢ - المؤسسة الصحفية الاردنية .
- ١٣ - مؤسسة المراكز التجارية للدوية .
- ١٤ - مجلس البحث العلمي .
- ١٥ - مؤسسة ادارة الفنادق والاستراحات السياحية .
- ١٦ - المؤسسة المالية لاموال الايتام .
- ١٧ - مؤسسة سكة حديد العقبة .
- ١٨ - مؤسسة البنك المركزي .

١٩ - مؤسسة المواصلات السلكية والاسلكية . لكل مؤسسة منها استقلالها الداخلي في تنظيم موازنتها وانفاقها ووضع الانظمة لموظفيها وتعيين رواتبهم مع جميع الاجراءات . ورؤساء هذه المؤسسات ومدراءها يتقاضون الرواتب والمخصصات وفق رعايتهم ودون اية رقابة من اية سلطة حكومية او تشريعية وبلغ مقدار تلك الرواتب في الاحيان ضمني راتب الوزير القسام

هكذا منذ الف عام

وميزانيات هذه المؤسسات تبلغ الملايين ولا تعرض على هذا المجلس بل حتى لا تعرض على مجلس الوزراء وهذا الواقع لا يتفق مع احكام الدستور الذي اقسمننا بالمحافظة عليه .

نحن لا نطالب في هذه اللحظة تصحيح جميع الاخطاء التي ارتكبت عمدا للانحلال في الاسس الدستورية .

هذه الاسس التي ثبتت قوتها عند الامم التي سبقتنا اليها والتي ثبتت صحتها وقوتها عندنا ايضا حيث تقدمت البلاد في ظلها وكانت سياجا لحماية مسيرة الاردن وتقدمه . ولم تتعارض في اي زمان ولا مع اية سلطة تريد ان تحترم البلاد . وانما كانت تتعارض مع الانتهازيين والوصوليين الذين يريدون ان يحولوا من الاردن مزرعة لهم ينعمون بغيراتها ويطعنونها ان سنحت لهم الفرص .

ولا بد لي في هذا المجال من بحث أزمة السكر القسامة والتي كانت حديث واهتمام كل فرد وكل أسرة واذا عدنا الى أسبابها نجد ما يلي : -

(١) كانت تجارة السكر تجارة حرة غير مقيدة بتوجيهات وزارة الاقتصاد أو تدخلات دائرة التوطين ولذلك كانت تحصل مضاربة تجارية بين التجار يستفيد منها المستهلك .

(٢) تجسرة السكر لها مواسم معينة وخاصة وكان تجسار الاردن يرتبطون بكميات كبيرة تفوق حاجة الأردن الاستهلاكية وكانت مخزون هذه الكميات في الأردن ضئيلا . كانت الاسواق تقبل للمستهلك الكميات التي يحتاجها واستجار مستهلكه وتصدر الفائض منها الى الخارج مما يهدد الأمن الغذائي .

ان تدخل الحكومة في السابق قد عرف نشاط التجار المختصين من حركتهم في الاستيراد والتخزين والبيع حيث اضطرت الحكومة أن تحل محل التجار في التجارة مما سبب تدخلها الى فقدان السكر من الاسواق المحلية وأخيراً فإن معالجة الحكومة للاجراءات متأخرة حيث سببت الى تحكم تجار السكر في الاسعار والاستفادة أيضاً من الرسوم الجمركية للعبث ولا أعتقد بأن السماح للتجار باستيراد السكر خلافاً للمواصفات كانت نتيجة خطأ عقوبياً بل هو خطأ مقصود تأمل من الحكومة بأن تتأكد من ذلك وان تتخذ الاجراءات بحق من تثبت ادانته .

أما ما ورد في خطبة الموازنة بشأن التنمية بأن مبلغ (٥٨) مليون دينار قد خصص للتنمية وفي هذا الوقت بالذات ذهب وزير خارجيتنا الى القاهرة لحضور اجتماع وزراء الخارجية والدفاع بناء على دعوة أمين الجامعة . والسؤال الآن : كيف يمكن التوفيق بين الاعتمادات لمواجهة مع العدو وطبعاً لا تكون لمواجهة الا بقوة السلاح . وبين التنمية ؟ فلا بد اذاً أن نتخلى عن التنمية طالما نحن دخلنا في دور المراجعة فلا أعتقد بأن أمة ما في تاريخ فكرت في الانحماة وهي في حالة حرب مع عدوها . أعتقد اذا خیرنا بين الأمرين فانا نختار السير مع الاتجاه العربي وأن لا نخرج عن الإجماع العربي . أما المواقفة على هذه الموازنة أو عدم المواقفة عليها فلا يغير من حقيقتها بأنها تحتاج في المستقبل الى اعتناء النظر في كيفية تنظيمها بشكل يتفق مع أحكام الدستور .

(٤)

السيد الرئيس

الكلمة الى عطوفة السيد سليمان اوتيمه تفضل.

السيد اوتيمه

بسم الله الرحمن الرحيم
دولة الرئيس ، حضرات السادة الاعيان
اذا كنا اليوم نناقش مشروع قانون الميزانية العامة فلا أحد أهم وأولى من بحث موضوع المساعدات العربية ، على ضوء الاتفاقات التي طالعناها الأبناء من القاهرة والاردن طرف فيها .
لقد ترددت أنباء حول قرار احياء الجبهة الشرقية وعودة الفدائيين ثم تبين قائداً مصرياً قائداً للجبهات العربية الثلاث ولم نسمع من قريب أو من بعيد ماذا حل بقرار الاجماع العربي الذي صدر في

مؤتمر قمة الخرطوم منذ سنوات عندما تقرر هذا البلد وماذا عن موقف الدول التي قطعت المساعدات بقرار الفرادي منها ودون انتظار قمة . تقرر ذلك وكأنها لا تقيم وزناً للقرارات الاجماعية . لقد كان مؤتمر الخرطوم من أهم المؤتمرات العربية وأهمها من حيث ايجابية القرارات التي صدرت عنها بما كان كفيلاً بتحقيق الخير العربي العام . ففي هذا المؤتمر أجمعت الكلمة على دعم دول المواجهة لتكون أقدر على الصمود والحشد والاستعداد . نحن في هذا البلد لم نخرج على أي التزام وانما هم الذين خرجوا ونحن في هذا البلد لم ولن نغير فنحن مع القضية ولنغيرها نعيش ونحيا ونموت من أجلها ونعمل ونبني من أجلها أيضاً . واليوم ماذا عدا بما بدا . . هل ستكون هذه القرارات حبر على ورق أم هل انتهت سياسة الامزجة المتغيرة والمهاوور المخربة .



هكذا منذ انقضاء

الملك فيصل آل سعود على معالجة العلاقات العربية الافريقية بالاسلوب الذي يجب ان تعالج به . واتم تذكرون كيف كانت الدول العربية في افريقية تبني علاقاتها مع الدول الافريقية التي انزعجت استقلالها حديثا على امتداد ربع القرن الماضي تبنيها على علاقات اقتصادية وتشابه في النظم الاشتراكية فخيرنا تلك الدول لانها وجدت ن اسرائيل خالقة الاشتراكية العلمية وهي الشيوعية بعينها اقرب اليها من الدول العربية التي تنظر باعتناق مبدأ الاشتراكية . وحين جاء الملك فيصل وعالج العلاقات والروابط على اساس اسلامية استطاع زيارة واحدة ان يكسب خمس دول افريقية كانت تعرف باسرائيل . والذي اريد ان اقوله ، هو ان المملكة الاردنية الهاشمية بقيادة جلالة الحسين مهية للقيام بدور ان لم يكن مشابها لدور المملكة السعودية فهو مساعد لها على تحطيم الروابط الاشتراكية الرافقة التي ما زالت موجودة بين اسرائيل وبنفس الدول الافريقية فعلى الحكومة ان تبادر الى تقوية التمثيل الدبلوماسي الاردني في افريقية وبخاصة فيجييريا والسنغال . وهما دولتان غالبية سكانها من المسلمين . واذكر بضع ستين كسان لنا سفارة في ليجيريا وكان برأسها السيد كامل الشريف ومعه سكرتير شاب واحد اسمه وال كراديشه مسيحي من مآديا ، استطاع ان يجاربا النفوذ اليهودي في ذلك البلد المسلم . وحين اوشك على النجاح الغيت السفارة بتدخل بعض السحرية المحلية . وعند مناقشة مشروع موازنة العام الماضي . سألت معالي السيد عبد الله صلاح عن السفارة ليجيريا فاكد انها ادرجت في ميزانية الوزارة . فارجو ان تسرع الحكومة في اعادة فتح تلك السفارة . يسلم الاردن الى مصر . كما كشفت حقيقة اسفل المعاداة بين القضاة على الرغم من القارة العربية المسلمة .

الملاحظة الثانية :

عن اليونان ذلك البلد الصديق والوحيد في العالم مع اسبانيا الذي لم يعترف باسرائيل . البلد الكريم المضيف الذي يشجع ابناءنا الطلبة ويفتح لهم صدره ويلحقهم بمجامعته حتى ان عدد طلابنا في اليونان قد زاد عن عن الالف ومئتين . كل ذلك فليس لنا في اليونان سفير ولا قائم بأعمال حتى ولا موظف صغير يشرف على الاعمال القنصلية او موظف من التربية يشرف على شؤون الطلبة ويساعدهم على حل مشكلاتهم فارجو ان تبادر الحكومة الى ارسال سفير مقيم الى اثينا واذا استحالت ذلك في هذه السنة ان ترسل قنصلا الى العاصمة اثينا وآخر الى سلافيك . وهذا ليس بالامر الصعب على همة دولة الرئيس ووزير الخارجية ووزير التربية والتعليم . ومعهما زميلهما وزير المالية الذي يستطيع ان يؤمن مصاريف موظف صغير .

الملاحظة الثالثة :

عن باكستان الدولة الشقيقة وماتعاليه من ظلم يمتثل في احتجاز ٩٠ الف امير مسلم في معسكرات الاعتقال الهندية بما يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة وميثاق جنيف وكل الاعراف الدولية والانسانية ، والمند دولة صديقة للمملكة الاردنية الهاشمية وباكستان دولة شقيقة ، والمتنظر ان تلعب الحكومة الاردنية دورا كبيرا في اثناء هذه المسألة . ويبدو ان دورها السري الذي تقسم به لم يعد كافيا فلا بد اذن من مضاعفة الجهد والاشتراك مع دول اخرى للضغط على حكومة الهند ومطالبها بالانفراج عن الاسرى والفهماء ان عصر الحذر رهائن قد مضى وانقضى ، وان احتجاز الالف الاسرى وتهميشهم للمعاملة غير الانسانية ارضاء لجهولة الهند والانتقام ضد شخص

معين أمر لا يمكن ان تسكت عليه الدول الصديقة لباكستان ولا بد ان يجد الاستنكار والمقاومة من قبل كل ذي ضمير في هذا العالم .

الملاحظة الرابعة :

عن الاذاعة وهي صوت الاردن الصادق المؤمن الصامد المرابط ما زالت ضعيفة لا تصل الى بعض انحاء المملكة . وفي العام الماضي ذكرت الحكومة انها في سبيل تقوية الاذاعة وان البحث جار لانشاء محطة ارسال جديدة . فارجو ان تولي الحكومة هذه المسألة اهتماما زائدا وتستعجل اتمام هذه المحطة . ونحن في عصر السرعة والعدس ينشئ مصفاة بتروك او محطة تحلية مياه البحر في اقل من سنة .

الملاحظة الخامسة والاخيرة :

من الحالة الاجتماعية لموظفي الحكومة والفراد الجيش العربي والامن العام وما يعانونه من ضيق ناجم عن موجة الغلاء التي يحتاج العالم بأسره . وفي العام الماضي رفعت الحكومة كل من امضى في درجته ثلاث سنوات واعتقد بانها سترفع في هذا العام فريفا آخر من امضوا ثلاث سنوات كذلك . الا ان هذا العلاج لا يكفي لمواجهة تطور موجة الغلاء . فاقترح ان تدرس الحكومة تعديل سلم الدرجات الذي لم يعد منذ اكثر من خمسة عشرة سنة كان يحصل السرجنة العاشرة مثلا تبدأ بفلائين ديناراً والمقطوع يبدأ بخمسة وعشرين ديناراً وان يراذرتاب الجندي ريفية الرتب العسكرية الدراسة لازمة لعل الظروف تساعد الحكومة على تحقيق ذلكا وانا واثق بان انما لن تلجس وسعا في التخفيف عن جميع فئات الشعب وبخاصة موظفي الدولة والجيش والامن العام . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

٥ - جواب دولة رئيس الوزراء السيد احمد اللوزي الأفخم جواباً على كلسيات ومناقشات حضرات الاعيان المحترمين

دولة الرئيس

تفضل دولة الرئيس .

دولة رئيس الوزراء

تقرر اللجنة المالية لمجلس الاعيان الموقر مغربة وحصيلة جهد لمناقشات سابقة ولدراسات طويلة فهي تأتي مسك الختام ويأتي فيها كل الرأي والآراء الصالبة الرشيدة الطيبة ثم يمكن الامر بما عالج الاخوة الزملاء الذين ناقشوا هذا الموضوع ايضا من نفس المنطلق وبنفس الاتجاه والايامية فشكراً للجنة الكريمة وشكراً للزملاء الذين ناقشوا الموضوع من جوانبه المتعددة لاشك اننا نتفق معهم كل الاتفاق ونؤمن معهم كل الايمان بان يتصل بالحرص والتسك بمسيرة هذا البلد هو عقيدة في القلوب وامانة في الاعتناق لا يحمل عنها ولا نساوم عليها . قواتنا المسابحة لها المكانة الاولى في تأمين دعمها وصمودها وتطويرها وزيادة قدرتها الدفاعية ، خطتنا الانمالية وهننا منصرا لي ان نخالف معالي الزميل وصفي ميرزا الامم تبني وهي محارب ، آلة البناء بيد وآلة الدلاع بيد اخرى وعلمه سنة الحياة ، والحرب كما نعتقد كلنا هي حق مشروع عن الدفاع عن المقدسات وعن الاوطان وعن الثرى والارض التي هي حطنا وهي لا يمكن ان يسود سلام بدون استعدادها المعونة العربية ايضا وكما يعلم المجلس الكريم ويؤمن هي التزام قومي وهي تستلزم جامع المؤمن عن نستوى القنة ومن هنا لا يرى الاردن ولا ترى الحكومة مبرراً مشرعاً لتجنيدها او قطعها

هكذا عند الاحول



بل نحن نعتقد أن في قطعها ونجميدها إيذاء بهذا البلد وإيذاء بهذه الأمة وخر وجاعلي مصلحة البلد ومصلحة الأمة ومن هنا نأمل من الأشقاء أن يميلوا النظر وأن يفهموا هذا الموقف لأنه مسؤولية قومية عربية تاريخية ولنا كل الأمل في أن يحل الفهم الصحيح حل الفهم السليم وإن يحل الالتزام بالواجبات القومية حل الالتزام ؛ كذلك أود أن أخالف معالي العيون وصفي ميرزا في موضوع النظرة الكلاسيكية حين الموازنة ، الموازنة تتطور في شكلها وتصنيفها وفي أبعادها مع تطور الحاجات والموازنة علم والموازنة تكنولوجيا أيضاً ولا اعتقد أن العلم التكنولوجي في هذا عصر هو موضوع الخالف الديموقراطي ، الديموقراطي مبادئ عامة لأحزاب البلد ، مبادئ عامة لحقوق الناس مبادئ عامة لتوزيع السلطات وتوزيع فيه أيضاً نحن على الموازنة لا نستخدم الحكومة للموازنة في المرحلي

الحديد وطبعاً حاولنا جهدينا إنما الموازنة فيها تنمية وفيها قروض وفيها مساعدات فنية وفيها مساعدات اقتصادية وفيها واردات محلية وفي عجز في مثل أوضاعنا المالية ونحن في هذا لاعتقد أن نخالف الدستور أو نخرج عليه إنما نجتهد ضمن الدستور وأول مبدأ في عقيدتنا ومن عرفنا تقديس الدستور وعدم الخروج عنه والتمسك به . موضوع الغلاء ومكافحة الاستغلال الحكومة كل الحكومة سلفت أولها أن تحافظ على قوت الناس على الخبز وبنا اعتقد أن هذا هو ارتفاع ولا ظلم وأيضاً الزمتنا أنفسنا أن نحافظ على موضوع البكر والرز واستطعنا حين إمكانياتنا المالية أن نعمل شيء من البهرم وشيء من الإعفاء من جانب وشيء من التسهيلات وكان نتدخلنا فقط للمحافظة على وجود هذه المادة وعلى أن يكون سعرها معقول ضمن الكلفة وضمن الأصول التجاري المتعارف عليه

الأيام ومن في هذه القوانين كيف ترقب وكيف نحاسب وكيف نقر روائب رؤسائنا وهذه أمور قانونية ومالية ضمن الحق وضمن الدستور وأرجو أن نتبع ان تطور كثير من هذه الأشياء مثلاً في مؤسسات تجارية لاستطيع نحن أن نصير تجار بدنا نعمل مؤسسة لإدارة الفنادق لاستطيع أي وزير أن يتفرغ ويساهل إلى العقبة ويشغل إمتاء العقبة مؤسسة شو في مانع يعني بدنا هالشعار هذا أنه فعلاً نفاهم عليه ونحن نتبع الحق ونتبع خدمة البلد لا مجرد إنشاء مؤسسة .

السيد ميرزا

موضوع سفر وزير الخارجية إلى مصر

السيد رئيس الوزراء

موضوع سفر ، باشرت وزير الخارجية في مجلس الدفاع العربي ومجلس الدفاع العربي نحن مستعدين في الجلسة التي سوف تعقد للمجلسين أو كل مجلس على حده أن نوضح للمجلس الكريم كل الظروف وكل جهتنا العربي وكل جهتنا في سبيل خدمة هذا البلد وخدمة امتنا في ظل جلالته الملك المعظم واشكر الاخوان ثانياً ونحن معكم وإياكم في السير على طريق خدمة هذا البلد والمحافظة على أمنه واستقراره وسيادته وعدم السير في طريق أي مناهة تؤدي إلى غير ذلك مهما كان الثمن ومهما كانت المخرجات والسلام عليكم .

٦ - التصويت على مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٧٣ وأقراره

السيد الرئيس

يقر مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٧٣ فصلاً فصلاً ومادة مادة للتعريف عليه .

(لنقرأ المقرر القانون مادة مادة والموازنة فصلاً فصلاً ووافق المجلس على كل مادة وفصل وعليهنا معجزة هذا هو نصها بالشكل الذي سبلا به إلى الحكومة الموقرة) .

والى وقت يستطيع القطاع الخاص أن يؤمن هذه المادة بربح حلال وتقديمه المصلحة العامة نحن نسله إياها ولا جهد لنا ولا أمل الآن إلا التعاون لتأمينها للمواطنين وهذا نتفق عليه ولا تختلف فيه وحتى في المدة الأخيرة أيضاً عاملنا الرز معاملة المكر ثم عاملنا موضوع الاعلاف بالنسبة إلى الثروة الحيوانية بنفس التسهيلات ونفس التجهيل الذي تتحمله الدولة ضمن المعقول وضمن المألوف ، أما قضية الموظفين وقضية المواطن وقضية جيشنا الباسل وقضية رجال الأمن في مواضيع روائعهم أوفي موضوع ما يكفل حاجاتهم ونحن لا نندخر جهداً في هذا السبيل وإؤكد لكم أن العثرة الوحيدة هي الالتزامات المالية وإذا وفر الله لنا المال والخير سيكون هو من نصيب حق هؤلاء الناس المواطنين والموظفين ولرجال الحسين الذين يسهرون لحياة هذا البلد ورفع مستوى الحياة ونضمن للناس عيشاً كريماً شريفاً دون تمييز ، مزارعي الأغوار ومشكلة الأغوار ومشكلة المزارع بشكل عام نحن مع المجلس الكريم ومع الزملاء والشيخ جمو وسليمان باشا والذين تكلموا في موضوع حرية الأغوار على الأراضي المزروعة التي مسها الصقيع وهلكت نحن سنخفي هذه الضريرة على كل مزارع في الأغوار وهلك ويثبت أنه تقصروا ما لا نعلم لأنه يجوز مزرعة فلان حسده ماتت فنحن مع الشيء الذي نرفع الضرر بقدر استطاعتنا قضية المؤسسات أرجو أيضاً من معالي وصفي بك في مؤسسات لو نحن نريد الغالب الأعم أنتم نتمتعنا وتطالبوا بعدم إلغاء هذه المؤسسات ، الأقراض الزراعي ليس يدي فيها ماذا عمل بها قسم الدائرة من الوزارات الأقراض الزراعي مديرها وموظفيها يتابعوا كل قطرة مطر تنزل في الأراضي الأردنية حتى يعطوا صاحبها فزح وشتغل ويحصد ويسبل ويعمر ويؤدع شجر في مؤسسات ونحن لانشئ أي مؤسسة بهدف خدمة البلد وترأب هذه المؤسسات وقامت بموجب قوانين أقرها مجلسكم الكريم في مختلف السنين ومختلف

قانون رقم () لسنة ١٩٧٣

قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٧٣

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٧٣) ويعمل به اعتبارا من ١/١/١٩٧٣.

المادة ٢ - تقدر واردات ونفقات الحكومة للثاني عشر شهراً المنتهية بتاريخ ١٢/٣/١٩٧٣ بما يلي:

النفقات	السدادات	
دينار	دينار	
٩٦ ٣٤٠ ٠٠٠	٨٤ ٢٠٠ ٠٠٠	أ - الباب الاول
٣٥ ٤٢٠ ٠٠٠	٤٧ ٥٦٠ ٠٠٠	ب - الباب الثاني
٢٧ ٤٣٢ ٠٠٠	٢٧ ٤٣٢ ٠٠٠	ج - الباب الثالث
١٥٩ ١٩٢ ٠٠٠	١٥٩ ١٩٢ ٠٠٠	المجموع

المادة ٣ - أ - يغطي العجز في الباب الاول وقدره (١٢ - ١٤٠ ٠٠٠) دينار من واردات الباب الثاني.

ب - في حال عدم تحقق واردات الباب الثاني فيغطي العجز في الباب الاول من القروض الداخلية والمساعدات المالية الخارجية.

المادة ٤ - مع مراعاة احكام المادة (٣) من هذا القانون :-

أ - تخصص الواردات المبيتة في الباب الاول من الجدول رقم (٢) لتغطية النفقات المبيتة في الباب الاول من الجدول رقم (١).

ب - تخصص الواردات المبيتة في الباب الثاني من الجدول رقم (٢) لتغطية النفقات المبيتة في الباب الثاني من الجدول رقم (١).

ج - تخصص الواردات المبيتة في الباب الثالث من الجدول رقم (٢) لتغطية النفقات المبيتة في الباب الثالث من الجدول رقم (١).

د - لا يجوز الاتفاق من الواردات المدرجة في الباب الثاني من الجدول رقم (٢) الا بالقدر الذي يتحقق منها ووفقا للدوليات التي يقرها مجلس الوزراء.

المادة ٥ - مع مراعاة احكام المادة (٤) من هذا القانون :-

أ - لا يجوز الاتفاق من المخصصات المرصودة الا بموجب اوامر مالية عامة او خاصة معززة بحالات مالية مصدقة من قبل دائرة الموازنة العامة.

ب - لا يجوز اصدار حوالات مالية لا كسّر من دفع المخصصات المرصودة للنفقات الجارية والراسمالية ما لم تكن هناك اسباب خاصة لتجاوز النسبة المذكورة يوافق عليها وزير المالية / الموازنة العامة.

ج - لا يجوز استعمال المخصصات الواردة في الحوالات المالية لغير الغرض المحدد لها كما لا يجوز تجاوز المخصصات الواردة في هذه الحوالات.

د - لا يجوز الالتزام بأي مبلغ يزيد على المخصصات الراسمالية الواردة في الاوامر المالية الا بموافقة مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة.

المادة ٦ - يجري اتفاق مخصصات النفقات الطارئة في الفصل (٢١) بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة.

المادة ٧ - لا يجوز نقل المخصصات من فصل الى آخر الا بقانون.

المادة ٨ - أ - يجوز نقل المخصصات من اقامة من مواد النفقات الجارية (فيما عدا مواد الرواتب والاجور والعلاوات) الواردة في المجموعة (١٠) الى النفقات الراسمالية في ذات الفصل بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة ولا يجوز العكس.

ب - مع مراعاة احكام الفقرة (أ) من هذه المادة لا يجوز نقل المخصصات من برنامج الى برنامج آخر او من مادة الى مادة اخرى في ذات الفصل الا بموافقة وزير المالية / الموازنة العامة.

ج - لا يجوز نقل المخصصات من ولى اية مادة من مواد (الرواتب والاجور والعلاوات) في المجموعة (١٠) من النفقات الجارية الى ومن اية مادة من مواد المجموعات الاخرى كما لا يجوز استعمال المخصصات المرصودة في المادة (١٤) - اجور العمال من المجموعة (١٠) في اي فصل من فصول النفقات الجارية لتعيين اي موظف من الموظفين الذين تشملهم احكام المادة (١٦) من نظام الخدمة المدنية رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٦.

د - لا يجوز تعيين الموظفين المنصوص عنهم في المادة (١٦) من نظام الخدمة المدنية على حساب المخصصات المرصودة لتنفيذ المشاريع الراسمالية الا بعد الحصول على موافقة رئيس الوزراء الخطية بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة.

هكذا من الاجور

٨ - يستثنى من هذه المادة الفصل (٢) - مجلس الامة .

المادة ٩ - على الرغم مما يرد في اية قانون او نظام آخر يجري تمديد تشكيلات الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية المدرجة بمخصصاتها ضمن المجموعة (١٠) من النفقات الجارية المرصودة في هذا القانون بنظام محدد في عدد الوظائف المصنفة وغير المصنفة والوظائف بقية سود واسماء هذه الوظائف ودرجاتها او رواتبها ويستثنى من ذلك الوظائف المحلية في السفارات والقنصليات الاردنية خارج المملكة .

المادة ١٠ - تنتهي اعمال الموظفين الذين يمتنون على حساب المشاريع الرأسمالية بانتهاء ذلك المشروع او نفاذ المخصصات المرصودة له .

المادة ١١ - رئيس الوزراء ووزير المالية/الموازنة العامة مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

جدول رقم (١)

اجمال النفقات المقدرة للسنة المالية ١٩٧٣

رقم	الفصل عنوانه	الباب الاول				الباب الثاني	الباب الثالث		المجموع الكلي
		الرأسمالية					خطة التنمية	قيد التنفيذ	
		الجارية	خطة التنمية	قيد التنفيذ	الآخرى				
٤٣٣٥٠٠	- الديوان الملكي الهاشمي	٤٣٣٥٠٠			٤٣٣٥٠٠	
٢٠٥٩٥٠	- مجلس الامة	٢٠٥٩٥٠			٢٠٥٩٥٠	
١٣٠٠٠٠	- مجلس الوزراء وديوان الرئاسة	١٣٠٠٠٠			١٣٠٠٠٠	
١١٩٦٧٨٠	- وزارة الخارجية	١١٩٦٧٨٠	...	٥٠٠٠٠	...			١٢٤٦٧٨٠	
٣٧٩٦١٥	- وزارة العدل	٣٧٩٦١٥			٣٧٩٦١٥	
١٤٢٠٠٠	- الشرعية	١٤٢٠٠٠			١٤٢٠٠٠	
١١٤٣٥٠	- ديوان المحاسبة	١١٤٣٥٠			١١٤٣٥٠	
٣٨٦٦٠	- ديوان الموظفين	٣٨٦٦٠			٣٨٦٦٠	
١٩٤١٠٠	- وزارة الداخلية	١٩٤١٠٠	٦٣٠٠٠	٨٩٠٠٠	...			٣٤٦١٠٠	
٢٧٤٢٨٥	- دائرة الجوازات العامة والاحوال المدنية	٢٧٤٢٨٥	...	١٠٠٠	...			٢٧٥٢٨٥	
١٥٠٠٠٠	- مجلس شيوخ العشائر	١٥٠٠٠٠	...	١٠٠٠٠٠	...			٢٥٠٠٠٠	
٣٧٤٠٠٠٠٠	- وزارة الدفاع والقوات المسلحة	٣٧٤٠٠٠٠٠			٣٧٤٠٠٠٠٠	
٥٠٠٠٠٠٠	- الامن العام والدفاع المدني	٥٠٠٠٠٠٠			٥٠٠٧٧٣٥٠٠	
٧٨٦٨٠٠٠	- وزارة المالية	٧٨٦٨٠٠٠	...	١٣٦٨٠٠٠	١١١١٧٥٠٠	٣٥٤٢٠٠٠٠		٥٥٧٧٣٥٠٠	
٢٢١٥٠	- دائرة الموازنة العامة	٢٢١٥٠	...	٦٩٢٠٠	...			٢٢١٥٠	
٣٥٠٥٨٥	- الجمارك	٣٥٠٥٨٥			٤١٩٧٨٥	
١٥٧٧٥٠	- دائرة ضريبة الدخل	١٥٧٧٥٠	...	٢٥٠٠٠	...			١٥٧٧٥٠	
٢٨٠١٠٠	- دائرة الاراضي والمساحة	٢٨٠١٠٠	...	٥٢٠٠٠	...			٣٠٥١٠٠	
١٩٦٢٢٥	- وزارة الاقتصاد الوطني	١٩٦٢٢٥	٤٠٠٠٠٠			٦٤٨٢٢٥	
٩٣٣٥٠	- دائرة الاحصاءات العامة	٩٣٣٥٠	٣٠٠٠			٩٦٣٥٠	
١٤٢٦٠٠	- المجلس القومي للتخطيط	١٤٢٦٠٠	٢٨٨١٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	...		٢٥٠٨٧٧٥٠٠	٢٩١٧٦٨٠٠	
٦٨٨٧٦٥٠	- وزارة التربية والتعليم	٦٨٨٧٦٥٠	٣٢٣٠٠٠	٢٨٠٠٠٠	...			٧٤٩٠٦٥٠	
٢٩١٧١٦٠	- وزارة الصحة	٢٩١٧١٦٠	٣٠٠٠٠	١٦٥٠٠٠	...			٣١١٢١٦٠	
٣٠٩٣١٠	- وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل	٣٠٩٣١٠	٤٣٠٠٠	٢١٢٠٠	...			٣٧٣٥١٠	
٥٤٣٣٠	- دائرة العمل	٥٤٣٣٠	...	٣٠٠٠	...			٥٧٣٣٠	
٦٧٤٠٠	- وزارة الانشاء والصميم	٦٧٤٠٠			٦٧٤٠٠	
١١٧٢٠	- مجلس البحث العلمي	١١٧٢٠			١١٧٢٠	
٢١٥٠٠٠	- مؤسسة رعاية الشباب	٢١٥٠٠٠	٦٥٠٠٠	١٧٠٠٠٠	...			٢٧٧٩٧٠	
٢٦١٢٢٠	- وزارة الثقافة والاعلام	٢٦١٢٢٠	...	١٦٧٥٠	...			٥٧٨٤٨٠	
٣٧١٨٣٠	- الاذاعة	٣٧١٨٣٠	٣٢٠٠٠	١٧٤٦٥٠	...			٩١٥٦٣٥	
٨٢٤٠٣٥	- التلفزيون	٨٢٤٠٣٥	٣٥٠٠٠	٥٦٦٠٠	...				

هكذا من الجدول

جدول رقم (٢)

اجمال الواردات المقدرة لسنة المالية ١٩٧٣

رقم	الفصل	الباب الاول	الباب الثاني	الباب الثالث	المجموع
عنوانه	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
١ - الجمارك والمكوس	٢٠٠٠٠٠٠				٢٠٠٠٠٠٠
٢ - الضرائب	٦٨٩٥٠٠٠				٦٨٩٥٠٠٠
٣ - الرخص	٣٠٦٠٠٠٠				٣٠٦٠٠٠٠
٤ - الرسوم	٣٠٢٠٠٠٠				٣٠٢٠٠٠٠
٥ - البرق والبريد والهاتف	١٤٥٠٠٠٠				١٤٥٠٠٠٠
٦ - الفوائد والارباح	٤٥٥٥٠٠٠				٤٥٥٥٠٠٠
٧ - الواردات المختلفة	٥٢٢٠٠٠٠				٥٢٢٠٠٠٠
مجموع الواردات المحلية	٤٤٢٠٠٠٠٠				٤٤٢٠٠٠٠٠
٨ - القروض الخارجية
٩ - المساعدات المالية :					
١ - المملكة العربية السعودية	١٥٠٠٠٠٠٠				١٥٠٠٠٠٠٠
٢ - المساعدات الخارجية الاخرى	٢٥٠٠٠٠٠٠				٢٥٠٠٠٠٠٠
٣ - المساعدات المالية الكويتية	٤٧٥٦٠٠٠٠				٤٧٥٦٠٠٠٠
١٠ - المساعدات والقروض	٤٤١٦٥٠				٤٤١٦٥٠
أ - المساعدات الاقتصادية والفنية					
ب - القروض الخارجية					
١ - القروض الامامية	١٤٩٩٠٣٥٠				١٤٩٩٠٣٥٠
٢ - القروض المستردة
٣ - حقوق السحب الخاصة	١٢٠٠٠٠٠٠				١٢٠٠٠٠٠٠
ج - القروض والمساعدات الاقتصادية والفنية المنظرة					
اجمال الواردات	٨٤٢٠٠٠٠٠	٤٧٥٦٠٠٠٠	٢٧٤٣٢٠٠٠	١٥٩١٩٢٠٠٠	١٥٩١٩٢٠٠٠

مكتبة

تابع جدول رقم (١)

رقم	الفصل	الباب الاول	الباب الثاني	الباب الثالث	المجموع
عنوانه	الاجارية	الرأسمالية	خطه التنمية	خطه التنمية قيد التنفيذ	الكل
٥٤ - وزارة السياحة والآثار / السياحة	١٣٧٠٥٠	٨٠٠٠٠	١٠٠٠٠		٢٢٧٠٥٠
٥٥ - دائرة الآثار	٩٦٨٨٠	٣٥٠٠٠	٢٥٠٠٠		١٥٦٨٨٠
٦١ - وزارة الداخلية لقرون البلدية والقروية	١٠٥٨٥٠	٢٦٥٠٠٠	٤٠٠٠٠		٤١٠٨٥٠
٦٢ - سلطة المصادر الطبيعية	٩٧٤٩٩٥	٦٦٥٢٠	٩١١٤٨٠		١٥٥٢٩٩٥
٦٣ - وزارة الاشغال العامة	٩٠١٤٦٥	١٣٢٠٠٠٠	٢١١٠٠٠		٢٤٣٢٤٦٥
٦٤ - وزارة الزراعة	٩٦٥٠٠٠	٤٦١٠٠٠	٢٢٦٨٠٠		١٦٥٢٨٠٠
٦٥ - المؤسسة الاقليمية الاردنية لاستغلال مياه نهر الاردن وروافده	٩١٠٤٠	٢٠٦٣٧٦٥	٤٤٤٠٠		٣٧٧٨٠٠٥
هـ - هيئة وادي الاردن	١٣٦٦٥٥٠	٥٣٩٠٠٠	٢٠٤٧٠٠		٢٠١٠٢٥٠
٨١ - وزارة المواصلات	١٤٤٠٠٠	٣٨٩٠٠	١٠٠٠٠		١٩٢٩٠٠
٨٢ - وزارة النقل	٢٢٨١٠٠	٢٥٢٩٥٠	...		٤٨١٠٥٠
٨٣ - الطيران المدني	٧١٦٠٠٥٨٥	٨٩٩٧١٣٥	٤٦٢٤٧٨٠	١١١١٧٥٠	١٥٩١٩٢٠٠٠
				٩٩٠٤٥٠	٩٩٠٤٥٠
				٢٦٤٤١٥٥٠	٢٦٤٤١٥٥٠
				٣٥٤٢٠٠٠	٣٥٤٢٠٠٠

٧ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

السيد الرئيس

انتهت اجاث جلسة اليوم وساعين موعد وموضوع الجلسة القادمة في حينه .

وارفع الجلسة

(وانتهت الجلسة)

أمين عام مجلس الامة

هاني فبر

رئيس مجلس الاعيان

سعيد المفتي

وقائع العدد

نحن المحسن بن طمرل نائب جهورن الملك المعظم

بمقتضى الفقرة الثالثة للمادة (٧٨) من الدستور ،

نصدر اراءتنا بما هو آت :-

تقضى الدورة العادية لمجلس الامة في نهاية يوم الاربعاء الموافق ٢٨ شباط سنة ١٩٧٣ .

١٩٧٣/٢/٢٤

ابجيس بن بكال

رئيس الوزراء

احمد اللوزي

وزير الداخلية

احمد الطراولة

**

هكذا من الاصل